الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٧

الحكومة ترد على سؤال برلماني مهم:

هل هناك صراع على مياه النيل؟

في أول واقعة تتم فيها ممارسة الرقابة البرلمانية على الحكومة في غيبة مجلس الشعب تفجرت قضية الصراع على مياه النيل، هل هي حقيقة.. ولماذا انسحبت هذه القضية من جدول الأولويات في السياسة الخارجية المصرية؟

هذه التساؤلات كانت نقطة الارتكاز التي انطلق منها السؤال البرلماني الذي قدمه مكتوبا وعلى عجل النائب المهندس محمد محمود علي حسن إلى الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء وبصفته وزيرا للري.. والواقع أن السؤال اعتمد على ما كتبه رئيس تحرير جريدة الوفد جمال بدوي الذي أعتمد

هو الآخر على خبر مصدره وكالة أنباء الشرق الأوسط والخبر يقول من اديس ابابا ان حكومة اثيوبيا اعلنت عن اول خطة كبرى لتحويل ٦٥ الف كيلو متر مربع اي حوالي ١٥ مليون فدان من الري بالامطار إلى الري الدائم وانها بصدد تطوير الموارد المائية للأنهار الثلاثة التي تنبع من اثيوبيا تمهيدا لإقامة مشروعات تنموية واقتصادية واجتماعية خلال الثلاثين عاما المقبلة وبتكلفة ضخمة تم تدبيرها من مصادر تمويل دول اجنبية، وحول هذه المعاني تركز

السؤال البرلماني المقدم من المهندس محمد محمود علي حسن الذي جاءه الرد في وقت قياسي.

ولعل رد الفعل لرد الوزير على النائب الذي يفقد الآن في ظل العطلة البرلمانية ميزة التعليق قد تجسد في عبارات هامة للنائب علق فيها على رد الوزير قائلا إن الوطنية تدعوني الآن إلى القول بأن هناك تكاسلا دبلوماسيا في التحرك لمواجهة أخطر قضية تواجه الأمن القومي المصري في السنوات القادمة.. وهي مياه نهر النيل فالسياسة الخارجية المصرية التي شهد لها الجميع بالنجاح قد فاتها أن تضع هذه القضية في مكانها اللائق وسط اهتماماتها.. فالأرقام الرسمية الصادرة من وزارة الري تقول إن نسبة العجز في المياه إذا قيست بنسبة السكان في عام ٢٠٢٥ تعني أن هناك نقصا في احتياجات مصر من المياه تبلغ نسبتها ٤٠٪ فالأمر جد خطير وإذا كانت الأرقام الرسمية الأخيرة تقول إن ما يسقط من امطار على نهر النيل يبلغ ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا إذن كيف لا يتم استغلال هذه المياه لصالح جميع

دول حوض النيل.

أما الدكتور يوسف والي، فقد أكد في رده المكتوب على النائب أن ما أعلن لا يزيد على كونه تصريحات خاصة بدراسة الخطة القومية لاستخدامات المياه في اثيوبيا، حيث أن اثيوبيا ليس لديها خطة قومية لاستخدامات المياه.. وأن اثيوبيا يمكنها أن توفي مطالبها من مياه النيل دون التأثير على حصة مصر، وهناك اتفاق موقع بين السيد الرئيس حسني مبارك والرئيس الاثيوبي للتعاون بين مصر واثيوبيا في مياه النيل يقوم على اساس عدم الاضرار باي دولة أخرى

وان مصر تقدم العون الفني والمادي لاشقائها من دول حوض النيل فعلى سبيل المثال يتم إنشاء مائة بئر جوفية في كينيا، وذلك منحة من مصر ويتم عمل ترتيبات مكافحة نبات الهايسنت في بحيرة فيكتوريا باوغندا وتجرى دراسة امكانية إقامة ابار جوفية في تنزانيا، وكذلك اوغندا.

وقال الدكتور والي إن نهر النيل به

طاقات هائلة لم تستغل في منابعه وأن ما يسقط من امطار على نهر النيل، والتي تبلغ ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا تشمل الطاقات غير المستغلة لكميات كبيرة من مياه ضائعة في مستنقعات أعالي البحار وطاقة كهربائية كبيرة سواء في الهضبة الأثيوبية أو في أوغندا وكل ذلك يؤكد أنه ليس هناك مجال للصراع على مياه النيل، وأنه بالتعاون بين دول حوض النيل يمكن تحقيق أماني شعوب وادي النيل، كما أنه لا مساس مطلقا بحق مصر التاريخي في مياه النيل وهي حصتها التي اقرتها اتفاقية عام ١٩٥٩ كما أن لها حقا طبيعيا في الحصول على مزيد من إيراد النيل، فيما ينفذ مستقبلا من مشروعات مشتركة مع السودان وقال الدكتور والي: إن المستقبل لابد أن يشمل عقد اتفاقية شاملة وتشكيل الية تضم كل دول الحوض تهدف إلى تنظيم العمل في حوض النيل وتنفيذ المشروعات المقترحة لتحقيق ما يصبو إليه الجميع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية